THE PERMANENT MISSION OF THE SYRIAN ARAB
REPUBLIC TO THE UNITED NATIONS - NEW YORK

بعثة الجمهورية العربية السورية
الدائمة لدى الأمم المتحدة - نيويورك

بيان

وفد الجمهورية العربية السورية

تلقيه

السكرتير الثالث

منية الصالح

أمام

الدورة السابعة والخمسين

للجنة النهوض بالمرأة

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

نيويورك ٢٠١٣

شكراً السيدة الرئيس،

يسعدني اليوم المشاركة في اجتماع لجنة وضع المرأة السابع والخمسون، والذي يشكل موضوعها ذو الأولوية المتمحور حول القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، أولوية رئيسية من أولويات حكومة بلادي، إيماناً منا بدور المرأة كشريك فاعل في عملية التنمية. ويؤيد وفد بلادي بيان مندوب فيجي الموقر الذي ألقاه بالنيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين.

السيد الرئيسة،

تفخر سورية بأنها من الدول الرائدة في العالم التي شرعت قوانين تكفل حماية المرأة ضد أي شكل من أشكال العنف، وذلك من خلال اعتماد العديد من البرامج التي حققت تقدماً كبيراً في كفالة إعمال حقوق المرأة المشروعة وتعزيز دورها داخل المجتمع السوري، ومن أحدثها " برنامج تمكين المرأة في الريف" وإنشاء " مركز دعم مشاريع الأعمال المخصص للسيدات"، ناهيك عن انفتاح الحكومة السورية للتعاون بشتى الوسائل الممكنة مع برامج الأمم المتحدة المعنية، وخاصة الأوتشا، وذلك بهدف التخفيف من وطأة الآثار السلبية للأزمة الحالية التي تمر بها سورية، على الشعب السوري بشكل عام وعلى النساء والفتيات بشكل خاص، من خلال تنفيذ برامج الإغاثة وتقديم المساعدات الإنسانية في جميع المجالات الحياتية.

وللأسف، لا زالت جميع الجهود التي تقوم بها الحكومة السورية وبرامج الأمم المتحدة قاصرة بسبب انتهاج بعض الدول الغربية والإقليمية لسياسة محاربة الشعب السوري والضغط عليه وعلى حقوقه وخاصة الحق في التنمية، من خلال فرض حزم متتالية من التدابير الاقتصادية الانفرادية خارج إطار الشرعية الدولية، التي طالت معيشة المواطن السورية وحاجاته وحقوقه الأساسية من كهرباء وماء وأدوية ووصول الى التعليم، وطبعا كانت المرأة السورية هي الضحية الأكبر للآثار السلبية الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن فرض تلك التدابير. يضاف إلى ذلك محاولات حكومات هذه الدول التدخل في القرار السيادي السوري والذي تعد المرأة جزءاً فاعلاً في اتخاذه.

من جهة أخرى، تقوم هذه الدول نفسها بتقديم الدعم للمجموعات الإرهابية المسلحة، رغم علمهم بما تحمله هذه المجموعات من فكر سلفي تكفيري وهابي متطرف، وبما ترتكبه من جرائم ضد المرأة من خلال إصدار فتاوى متخلفة تسلبها حقوقها الأساسية وتمنعها من الانخراط في الحياة العامة، إضافة لممارسة كافة أشكال العنف ضدها، خاصة العنف الجنسي والاضطهاد النفسي، وتشريدها مع أسرتها داخل وخارج سورية. ومن هنا نناشد المجتمع الدولي، من خلال هذه اللجنة الموقرة، لوقف تدخل هذه الدول في الشؤون الداخلية لسوريا، ووقف دعمهم للإرهاب في بلادي واستنزاف اقتصادها.

ونود بشكل خاص لفت الانتباه إلى استمرار تهميش دور المرأة السورية في الجولان السوري المحتل في ظل ممارسات الاحتلال الإسرائيلي البغيض الذي يمنع وجود مؤسسات تؤطر دور المرأة لتجعلها منتجة اقتصاديا، ناهيك عن الواقع الأليم وأشكال العنف الذي تتعرض له النساء والفتيات الرازحات تحت الاحتلال الإسرائيلي من قتل واغتصاب واعتداءات. وهنا ندعو لجنة وضع المرأة الموقرة لرصد ومعالجة كافة الانتهاكات الإسرائيلية الخطيرة لحقوق المرأة في الجولان السوري المحتل.

وشكراً...